منخفضات غزة

د.كامل خالد الشامي

جاء المنخفض في هذا الشتاء شديدا ببرودته وأمطاره ولم يراع انقطاع التيار الكهربائي المزمن علي قطاع غزة وعلي ما يبدو أن المنخفض قد خفض أيضا عدد ساعات الوصل وزاد من ساعات القطيعة للكهرباء.

وأنا أكتب هذا المقال أشعر بالتضامن مع الكثير من سكان مباني غزة و سكان الكرفانات ومساكن المهجرين فهي غير مجهزة لهذه المنخفضات ولا تستوعب كل هذا البرد، لكن المواطن الغزاوي يستوعب في النهاية كل شيء وينجو من المنخفضات مهما كانت قسوتها،ولا نحمل أحدا المسؤولية عن المنخفض الشتوي فهو أمر طبيعي ونهايته ستكون سعيدة بزيادة المخزون المائي الجوفي وان شاء الله بلا ضرر علي السكان.

لكن هناك منخفضات أشد ظلما وقسوة تعاني منها غزة مثل منخفض الانقسام الذي يجثم علي صدرها منذ ١٠ عشر سنوات وأصبح يتعمق شيئا فشيئا في المدارس والمساجد وفي الأسواق والمستشفيات وفي كل شؤون الناس ويحطم المجتمع ويقضي علي أي فرصة للحياة الكريمة ،ومنخفض الحصار الذي لا يفارقنا ومن المتوقع وصول منخفض الحرب الذي بدأ الحديث عنه في الإعلام المحلي والإقليمي وكأننا نعيش حالة من الاشتياق للتدمير والموت الجماعي ثانية.

أفظع منخفض سمعته قبل أيام هو تصريح لأحد الغزيين الذي قال فيه" غزة لديها سلاح نووي" إنها مصيبة كبرى.

وقد جاء هذا التصريح هدية كبيرة لإسرائيل والمجتمع الدولي ، الذي سوف يطور فكرة هذا الشاب الغزاوي الطموح وينقلها الي مجلس الأمن ويصدر بها قرارا امميا بتفتيش غزة والبحث عن السلاح النووي فيها . ثم يشن حربا إقليمية علي غزة وربما بجيوش إسلامية إذا لم يجدوا هذا السلاح الوهمي.

وستكون النهاية نفس ما حدث للعراق عندما تم اتهامه بحيازة أسلحة نووية وتم تدميره واحتلاله فيزيائيا .

نحن سعداء في غزة إننا ما زلنا نتحدث ونكتب بحرية ، ولا أحد يحاسبنا علي الكلمة ما دامت خالية من التجريح والإساءة الي الآخرين، ولكن علينا أن نفكر بعقول مفتوحة وننظر يمينا وشمالا عندما نكتب بالذات عن غزة لأن العيون مسلطة عليها ، يجب أن تكون الكتابة لصالح غزة وليس ضدها

وأن العالم يحاصرها مطبقا عليها، ويتعامل معها بقسوة ،ولماذا إذا نشر هذه الأخبار الكاذبة عن سلاح نووي بغزة ؟، والكاتب الذي ذكر هذا الشيء نسي أن غزة تفتقر الي كل مقومات الحياة وكل شيء فيها ذاهب الي النهاية فالكهرباء التي أصبحت تخذلنا بشكل دائم لا تستطيع تشغيل ورشة نجارة صغيرة أو حتي مزرعة لتفريخ الدجاج فما بالك الحديث عن سلاح نووي وهناك دول لديها المليارات ولا تستطيع الحصول علي سلاح نووي.

كاريكاتير أعجبني

الخصخصة .. والأثر التعليمي

عبد العزيز الزهراني

وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى أعلن بأن هناك توجهات نحو خصخصة عدد من المدارس الحكومية وتحويلها لمدارس مستقلة يتم تشغيلها من قبل مؤسسات اقتصادية ومن وجهة نظري بأن هذا القرار صائب ويلامس الواقع وسوف تجنى ثماره ليس على مستوى الشراكة مع القطاع الخاص في تشغيل المدارس الحكومية وتغيير استراتيجياتها نحو مستقبل أفضل كالقضاء على المدارس المستأجرة بل أظن الابعاد قد تكون أكثر اذا تم النظر لهذا القرار بعين الاعتبار من أوجه كثيرة .. واليكم بعض الآراء في قرار الخصخصة لملامح التطوير والاثر التعليمي:

أولاً: خصخصة عدد من المدارس الحكومية كمرحلة أولى يعطي تغييراً جذرياً في نماذج جديدة للمباني وتصبح مدارس نموذجية يراعى فيها كل المتطلبات العصرية التي تهدف إلى تطوير مرافق التعليم وتوفير متطلبات طالب العلم من منظور عصري .

ثانياً: مشاطرة القطاع الخاص بالمشاركة في تطوير المدارس الحكومية وتحويلها إلى مدارس نموذجية تعطي القطاع الخاص عوائد مالية مجزية .. وتخفف من الاعباء المالية على الدولة في بناء المدارس الحكومية وتخصيص ميزانيات مستقلة لصيانها طوال العام وإن إشراك القطاع الخاص سوف يعطي المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية في قطاع التعليم فرص أكبر للمنافسة والحصول على الاراضي لبناء مدارس نموذجية عليها .

ثالثاً : هذه الشراكة مع القطاع الخاص سوف تعيد الاعتبارات لمهنة التعليم من حيث إعداد المعلم وأختياره وكيفية منحه الحوافز ورفع مستوى انتمائيه لمهنة التعليم فدمج وزارة التعليم العام و العالي أعتقد بأنها خطوة أصبحت تسير في صالح هذا القرار في اشراك القطاع الخاص في تشغيل المدارس الحكومية.

فمن خلاله سوف تعطي مهنة التعليم تقدم ونستطيع أن نطورها بما يواكب ويلائم متطلبات العصر فاستغلال هذه الخصخصة ليس على مستوى تطوير المباني المدرسية بل تعد فرصة لتطوير قدرات المعلم وذلك بإعادة صياغة الانظمة التي تحقق هذا التكامل. وفي إعتقادي بأن على وزير التعليم أن يبدا التطوير أولاً من الواقع الذي يلامس أطراف هذه المهنة فضلاً عن البحث في أعماق التطوير فقد يحتاج الأمر إلى سنوات حتى يكتمل هذا المشروع .. فعلى سبيل المثال ما يمكن اتخاذه بشكل عاجل و يدير عجلة التطوير:

أولا: إلغاء تعيين المعلمين في المدارس الحكومية و استبدال كلمة تعيين بكلمة تثبيت للمعلم على مهنة التدريس بضوابط معينة يتم صياغتها من قبل المختصين في وزارة التعليم ، بحيث يتم الاستغناء عن المعلمين الوافدين في المدارس الأهلية تدريجياً وإحلال خريجي الجامعات بشكل مباشر بدلاً عن الوافدين لمن أراد أن يعمل في حقل التعليم ولا يتم تثبيت أي معلم إلا من خلال ممارسته لمهنة التعليم بشكل مباشر وأي خريج لا ينتسب لمهنة التعليم فور تخرجه من الجامعة لن يتم النظر له وأخذه في عين الاعتبار كمعلم .

ثانياً: الغاء حصول خريج الجامعة على الدبلوم التربوي و اختبار كفايات واحلال التدريب على رأس العمل بدلاً منها وإعادة صيغة الانظمة التي تكفل تطبيق هذا القرار .

ثالثا: إعداد بطاقة معلم تحمل مستويات المعلمين فيصبح معلم متدرب ومعلم متخصص والمعلم المتدرب يطلق على المعلم فترة التحاقه بمهنة التعليم إلى حين الحصول على الدبلوم التربوي واجتياز اختبار كفايات المعلمين والدورات والبرامج التي تؤهله إلى مهنة معلم متخصص وسنة دراسية قد تكفل حصول المعلم على هذه الدورات والبرامج.

رابعا: بخصوص الرواتب والمزايا والحوافز في فترة المعلم المتدرب يتحمل القطاع الخاص ٥٠٪ من الراتب بكامل بدلاته ومزاياه و تتحمل الدولة ٥٠٪ وبعد حصول المعلم على بطاقة معلم متخصص يثبت على مهنة التعليم و تتحمل الدولة ٧٥٪ من راتب ومزايا وحوافز المعلم و٢٥٪ للقطاع الخاص بضوابط ممنهجه ومدروسة يتم وضعها من قبل مختصين في قطاع التعليم بمشاركة القطاع الخاص.

خامساً: يتم تطبيق التأمين الصحي لجميع العاملين في الحقل التعليمي من المعلمين والاداريين والفنيين بمشاركة القطاع الخاص بواقع ٥٠٪ ويخضع المعلم لنظام التأمينات الاجتماعية بدلاً من نظام مؤسسة التقاعد وبهذا التنظيم قد يخفف الاعباء والالتزامات المالية على الدولة اتجاه رواتب المعلمين ونظام مؤسسة التقاعد، ويعطي التعليم أكثر مرونة في اتخاذ القرارات لتطوير مهنة التعليم والمرافق التعليمية.

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

الرجل المناسب في المكان
المناسب في التوقيت المناسب

مهندس خالد الصبان

لا يخفى على احد كائنا من كان قدرات مليكنا وقائدنا الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله ، هذا الرجل قائدا بالفطرة ومنذ أن من الله عليه بالملك (وهو تكليف أكثر من تكريم) وهو لم يهدأ له بال أو أغمض له جفن في سبيل تحقيق طموحات وآمال شعبه وأمته

مضى عام على توليه العرش وهو ثابت كالأسد في عرينه أطال الله في عمره، كيف لا وهو من استلم دفة الحكم في وقت تكالبت علينا الأمم فيه.

ومنذ توليه مقاليد الحكم اثبت أمام الملأ علو كعبه وحنكته من الناحية السياسية والإجتماعيه والإقتصاديه وببراعة ،ولم يغفل عن واحدة على حساب الأخرى .

تلمس احتياجات أمته وشعبه منذ اليوم الأول وكان مستعدا لهذه اللحظة ،فمنذ نعومة أظافره كان يرافق والده الملك عبدالعزيز رحمه الله في اللقاءات الرسمية مع ملوك وحكام العالم ، وهو الذي كما اعلمه انه كان حريصا على تفقد كل شيء بنفسه منذ أن كان أميرا للرياض أكثر من ٥٠ عاما وكان عمره ١٩ عاما آنذاك.

يصحو باكرا ونصب عينه أحوال شعبه ومصالحهم فكان الرجل المناسب في المكان المناسب ..سجله مليء بالإنجازات والمناصب والجوائز التي استحقها بجدارة فكان خير سفير ووريث للإنسانية جمعاء على مستوى العالم وفي الكثير من المجالات فوقفاته لا تعد ولا تحصى والتاريخ يشهد.

تولى الحكم في وقت عصيب وحساس وكانت المنطقة بأسرها على مفترق طرق .لم يلبث أن التقط أنفاسه لإدارة البلاد حتى جاءت أزمة اليمن ولم يتوان لحظة فكان القرار المناسب في التوقيت المناسب.

لم ينظر لمصلحه او منفعة دنيوية سوى دينه وشعبه ووطنه وأمته فتوكل على الله وأقدم دون تردد عندما جاءه المنادي فلباه فورا فكانت الوقفة المناسبة في التوقيت المناسب.

ماذا ننتظر بعد كل ذلك ؟ الأيام القادمة شفيعة بأن ترد على هكذا سؤال وسنجد الرد عليه أيضا في التوقيت المناسب كما عودنا أبا فهد ..... كان الله في عونه وسدد خطاه.

امنحوا النقد الايجابي وقتا

د. عبد الكريم بكار

العقل الذي وهبه الله جل وعلا لنا يتمتع بقدرات هائلة كما ذكرنا لكنه يظل في النهاية محدوداً . وأكثر الأفكار التي نمتلكها هو وليد التجربة وثمرة المعاناة ، أي هو خبرة حياتية متولدة من اشتباك منظومات المعارف والرموز والمبادئ إلى جانب ألاعيب الهوى وأنماط السلطة وأشكال تحقيق المصلحة والإهتمام بالذات ... ولذا فيجب ألا نعتبرها دائماً نهائية ، فصدق الأفكار يظل مرتهناً لما تسفر عنه نتائج إنزالها إلى الميدان العملي الذي كثيراً ما يفقدها تماسكها ويعيد إنتاجها من جديد على وجه الإثراء والتوسيع ، أو على وجه الانتهاك والتأويل . وهذا يعني أن علينا ألا ننتظر الفوز برؤية نهائية ، نسترشد بها في مواصلة البناء وتخطي العقبات ؛ فالأعمال العقلية المتزايدة ، لا تؤدي بالضرورة إلى تقدم عقلاني مطرد ؛ فالنكوص والتراجع من الأمور الواردة بكثرة في هذا الميدان ؛ بل إن للتقدم العقلي مفرزات جانبية شديدة الخطورة ، ولا سيما إذا ما تأتى للعقل أن يتحرر من القيود والقيم الأخلاقية ؛ ثم إن المسيرة الحضارية لا تمضي على هدي أفكار ومخططات يتخيلها مثقفون حالمون متفائلون بمستقبل البشرية على صعيد الفهم والعلم والحوار والرشد والنمو الصحيح ، وإحقاق الحق ، وتجسيد القيم النبيلة ... فهناك أيضاً المصالح والأهواء والشهوات والقصور الذاتي والظروف المعاكسة ... وكل ذلك يجعل من ميادين الحياة مصانع سيئة لإنتاج الأفكار وتطبيقها . وهذا يعني أن علينا حتى نستمر في التجديد العقلي أن نسعى دائماً إلى تفحّص برامجنا وقراءة أحوالنا ، وإقامة علاقات نقدية مع ذواتنا وإنتاجاتنا ؛ حيث النقص شيء ملازم لنا . وليس المطلوب أن تصبح المحاكمة العقلية لدينا كاملة ، وإنما مداومة فضح الممارسات الفكرية الخاطئة ، وكشف زغل أعمال العقل ؛ فالكمال في كل شأن ليس شيئاً نستحوذ عليه ، وإنما هو شيء نناهزه ، ونحاول الاقتراب منه . وما لم نتعامل مع منتجاتنا الفكرية والمعرفية ، ومع تجاربنا وأحداث العالم من حولنا على هذا النحو ، فإن كثيراً من مكتسباتنا الفكرية والنهضوية يمكن أن يتعرض للخطر ، أو يصبح موضع تساؤل . تجديد البعد العقلي يتطلب أن يدرب الواحد منا نفسه على التفكير المنهجي المتكامل الذي يستجيب لكل ما يطلبه النجاح في الوصول إلى نتائج جيدة ، وأحكام صائبة . وإذا أراد الواحد منا أن يفكر في موضوعٍ مّا فعليه أن يفعل الآتي :

أ- أن يجهز المعلومات التي تتعلق بموضوعه . ولا بد أن يكون على وعي بنوعية المعلومات المتاحة ؛ إذ إن هناك طبقتين من المعلومات : طبقة المعلومات الحيادية التي تمثل الحقائق الثابتة التي انقطع حولها النزاع ، وطبقة المعلومات المعتَقَدة لبعض الأشخاص ، والتي هي أقرب إلى أن تكون رؤى شخصية لهم . المعلومات الثابتة تمثل معطيات يجب احترامها خلال عملية التفكير . أما المعلومات الأخرى فتساعدنا على إضاءة القضية وتحسّن اختيارنا فيها .

ب- لدى كل واحد منا عواطف حول القضية موضع البحث ، ونحن نحاول عدم الاعتراف بها ، وأحياناً لا نكون على وعي بها ، ومن ثَمّ

> قد تعودنا أن نقبل أو نتشبث بالحل الذي يظهر لنا لأول وهلة؛ مع أن الثابت أننا حين نمعن التفكير فإن الأفكار الجيدة لا ترد إلى الذهن أولاً وإنما في آخر المطاف

فإنها تؤثر في التفكير ، وتوجهه على نحو غير سويّ . المطلوب أن نُخرج عواطفنا إيجابية كانت أم سلبية إلى منطقة الوعي ، ونعترف بها ، ثم نحاول إبعادها عن دائرة التفكير .

ج- لا بد أن نعطي وقتاً للتفكير الناقد الذي يركز على سلبيات القضية موضع النظر . والتفكير الناقد هو تفكير منطقي ، لكنه سلبي ، وهو كثيراً ما يكون مبنياً على حقائق وصادقاً ، وإن كان لا يشترط أن يكون منصفاً دائماً . وعلينا أن نتذكر أن التفكير هو على مستوى مّا تفكير بنائي ؛ حيث لا يستغني أي عمل جيد عن المراجعة وإعادة النظر ، وفي ذلك شكل من أشكال نموّه . وهذا لا يُنسينا أيضاً أن النقد شديد الإغراء ؛ حيث إنه يمنح صاحبه تفوقاً سريعاً على النظراء ، ولذا فينبغي الحذر من الانزلاق إليه بحيث نبدو أننا لا نحسن غيره . ولعل خير ضمانة لذلك هو أن يظل التفكير النقدي على علاقة جدلية بتفاعلات القضايا التي نوجهه إليها .

د- في مقابل التفكير الناقد ، هناك التفكير الإيجابي ، وهو التفكير الذي يركز على الإيجابيات ؛ ففي حالة التفكير في إقامة مشروع تجاري مثلاً يُبرز التفكير الإيجابي كل الأدلة والمعطيات التي تؤكد احتمالات الربح ويتم إسدال الستار على كل ما يشير إلى احتمالات الخسارة . تبرز قيمة التفكير الإيجابي حين يستطيع الكشف عن الإيجابيات الخفية للقضية . والحقيقة أن الناجحين ينتبهون دائماً إلى جوانب النفع الخفية ، وبذلك يسبقون غيرهم . إن من الثابت أنه لا يُغلق باب حتى يفتح باب آخر ، لكن قصورنا الثقافي والتربوي يجعلنا نُشغَل بالباب الذي أغلق عن الباب الذي فُتح ! ومع هذا فلا بد من القول : إن الخط الفاصل بين التفكير الإيجابي والاندفاع المتفائل المتهور ، هو خط ضيق ، ولذا فإمكانات الخلط بينهما ستظل متوفرة دائماً .

هـ- لا بد بعد هذا أن نستخدم التفكير الإبداعي الذي يحاول أن يستخرج من معطيات ناقصة حلولاً جيدة ، أو رؤى ناضجة . ولا بد من القول : إن أكثر التفكير الذي نتشبع به في بيئاتنا الثقافية مهيّأ لمعالجة المعلومات ، مثل المنطق والإحصاء والرياضيات ، وتنسيق المعارف ... أما التفكير الإبداعي ، فإنه يحاول إيجاد أشكال جديدة تضاف إلى ما لدينا من تراكيب ندرك من خلالها المحيط . التفكير المبدع يحتاج إلى الوقت ؛ والعجلة هي عدوه الأول . وقد تعودنا أن نقبل أو نتشبث بالحل الذي يظهر لنا لأول وهلة ؛ مع أن الثابت أننا حين نمعن التفكير فإن الأفكار الجيدة لا ترد إلى الذهن أولاً وإنما في آخر المطاف . والمطلوب هو أن نوفر الوقت لاستخراج أكبر قدر ممكن من الرؤى والحلول والاحتمالات ، ثم نعكف على اختيار الأكثر مناسبة لاحتياجاتنا وإمكاناتنا .

عام الأمل والصمود

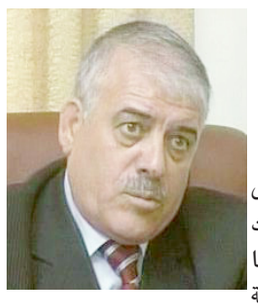

عمر حلمي الغول

معركة الشعب العربي الفلسطيني ضد دولة الاحتلال الاسرائيلية تزداد تعقيدا وشراسة مع إتساع حالة التدهور والتشظي في العالم العربي، وصمت العالم عن جرائم وارهاب حكومة نتنياهو المنظم، التي تعمل بشكل متواصل لتبديد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وفي خضم الاشتباك اليومي مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وتعزيز السيادة الفلسطينية على ارض الدولة بالقدر الممكن والمتاح من عوامل الكفاح والصمود، يواصل الرئيس محمود عباس جهوده السياسية والديبلوماسية والاعلامية لتحقيق العديد من الانجازات على طريق الحرية والاستقلال والعودة، منها: اولا توسيع دائرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية عالميا؛ ثانيا فضح وتعرية أكاذيب وتحريض حكومة دولة الاحتلال الاسرائيلية رئيسا ووزراء؛ ثالثا إماطة اللثام عن تعاظم اخطار الاستيطان الاستعماري في اراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، وإنعكاس ذلك على مستقبل السلم والامن الاقليمي والعالمي؛ رابعا فتح الافق امام الحقوق الوطنية في المنابر الاقليمية والاممية، وملاحقة قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين امام محكمة الجنايات الدولية؛ خامسا كشف الحقائق امام المنابر الاعلامية الاسرائيلية والدولية وحتى الفلسطينية المضللة، والتصدي لحملة الاكاذيب الرخيصة، التي تروجها وسائل الاعلام الاسرائيلية والصهيونية والسائرة في فلكها في اصقاع الارض بالاضافة إلى وسائل الاعلام الصفراء في الساحة الفلسطينية.

> نشر الامل في اوساط الشعب بالانتصار، لانه بتعميم الامل تتعمق عوامل الصبر والصمود، وهو ما يشير لوجود علاقة جدلية بين العوامل الثلاثة

لعل اللقاءات الاخيرة للرئيس عباس مع وسائل الاعلام الاسرائيلية والفلسطينية، تعكس ما ذكر أعلاه. وكما هي العادة في حواراته مع السوشل ميديا، تجلت مواقفه بالوضوح والصراحة، ووضع النقاط على الحروف. لم يداهن ولم يزوق او يخف شيئا عن الاسرائيليين او الفلسطينيين. حيث أكد على الآتي: اولا انه حدد موفدين للتواصل مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، لدفع عربة المفاوضات للامام، في حال ابدى نتنياهو الاستعداد لاطلاق سراح الدفعة الرابعة من اسرى الحرية، الذين اعتقلوا قبل التوقيع على اتفاقية اوسلو، وأوقف الاستيطان الاستعماري، وابدى الالتزام باستحقاقات التسوية السياسية؛ ثانيا الالتزام بالهبة الشعبية السلمية، وعدم التخلي عنها، ولكنه رفض حرف الهبة عن مسارها وطابعها السلمي، رغم ادراكه العميق للوحشية الاسرائيلية في ممارسة عمليات الاعدام الميداني للعشرات من الاطفال والفتيان من الجنسين؛ ثالثا أكد ان التنسيق مازال قائما مع الحكومة الاسرائيلية حتى اللحظة الراهنة، ولكن هذا التنسيق لن يبقى في حال لم تلتزم حكومة إسرائيل بمحدداته. لاسيما وان قرارات المجلس المركزي في آذار ٢٠١٥ وضعت ضوابط للسياسة الوطنية، وطالبت بوقف كل اشكال التنسيق مع إسرائيل؛ رابعا التمسك بالمصالحة وعدم التراجع عنها شرط إلتزام حركة حماس بما تم الاتفاق عليه؛ خامسا التمسك بخيار المؤتمر الدولي، والعمل مع الاشقاء على انفراد وفي مؤسسة الجامعة العربية لتحقيق قفزة مهمة على هذا الصعيد، لنقل القضية الفلسطينية قدما للامام لاستعادة مكانتها المركزية على المستويين العربي والاممي؛ سادسا الدعوة للمستثمرين الفلسطينيين والعرب والاجانب للاستفادة من الحوافز، التي سنتها وشرعتها الحكومات الفلسطينية وخاصة حكومة التوافق الوطني للاستثمار في فلسطين.

لادراك الرئيس ابو مازن ضبابية اللحظة السياسية الناجمة عن جملة العوامل المحلية والاسرائيلية والعربية والدولية، الجاثمة على انفاس القضية الوطنية، التي دفعتها للخلف، وأثرت سلبا على مكانتها، وتم تقدم ملفات عربية واقليمية عليها، لذا حدد سمات العام الحالي بالتالي: انه عام الصبر والصمود والامل، وهي مفاهيم ذات دلالات سياسية عاكسة لواقع الحال الوطني، وهو ما يتطلب من الشعب وقواه السياسية الحية التعامل مع محددات الواقع كما هو، والابتعاد عن الطوباية والفنتازيا السياسية في محاكاة الواقع، والكف عن التحريض او المغالاة وفتح الابواب الموصدة امام المصالحة والوحدة الوطنية لتعزيز عوامل الصمود ومجابهة التحديات الاسرائيلية القاهرة، ونشر الامل في اوساط الشعب بالانتصار. لانه بتعميم الامل تتعمق عوامل الصبر والصمود، وهو ما يشير لوجود علاقة جدلية بين العوامل الثلاثة.